القيـود المصرفيـة
على وصول المنظمات الأهلية إلى الخدمات المالية



شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

القيود المصرفية

على وصول المنظمات الأهلية إلى الخدمات المالية

2026

تقديم

في إطار عمل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لمتابعة حرية تكوين وعمل الجمعيات والمنظمات الأهلية، واستجابة لبعض التحديات الإدارية والمالية التي تواجهها المنظمات الأهلية على المستوى الوطني، قامت شبكة المنظمات الأهلية بإعداد استبيان من أجل معرفة تفاصيل هذه التحديات والقيود والعقبات التي تعترضها، ومن ثم متابعة العمل لإيجاد حلول مع الجهات ذات العلاقة لضمان حرية عمل المنظمات بما يستجيب للوضع الراهن، ولاسيما في ظل استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة، على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار واستمرار الاعتداءات وسياسات الهدم والتهجير القسري في القدس والضفة الغربية.

توضيح منهجية الاستبيان

تم إجراء الاستبيان خلال الفترة من 29 أغسطس إلى 12 سبتمبر 2026، وشمل التحليل استجابات 98 منظمة أهلية فلسطينية، منها 74 منظمة من قطاع غزة، و11 منظمة من الضفة الغربية والقدس، و13 منظمة تعمل في المنطقتين.

تضمنت الاستبانة أسئلة مشروطة تعتمد على إجابات المنظمات عن أسئلة سابقة، ولذلك تختلف أعداد المستجيبين من سؤال إلى آخر، ولا يُعد عدم الإجابة عن الأسئلة التي لا تنطبق على المنظمة نقصاً في البيانات. وقد جرى احتساب النسب وفق عدد الإجابات ذات الصلة بكل مؤشر.

وتستند النتائج إلى إفادات المنظمات المشاركة، مع مراعاة أن بعض تقديرات أعداد المستفيدين قد تشمل تكراراً في الخدمات أو المشاريع، ولا تمثل بالضرورة أعداداً فريدة من المستفيدين المتضررين.

التمييز بين الحسابات غير الفعالة والمجمدة

قد تشمل الحسابات غير الفعالة حسابات جُمّدت بقرار من البنك، أو حسابات أصبحت غير فعالة نتيجة عدم إجراء حركات مالية عليها لفترة معينة.

أولاً: الملخص التنفيذي

تكشف نتائج الاستبيان عن وجود **مشكلة مصرفية مؤسسية واسعة** تؤثر بصورة مباشرة على قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على العمل، ولا سيما في قطاع غزة. وتظهر المشكلة في ثلاثة مستويات مترابطة:

1. **تعطّل أو عدم فعالية الحسابات المصرفية** لدى نسبة كبيرة من الجمعيات/المنظمات الأهلية
2. **صعوبات في فتح حسابات جديدة** أو رفض طلبات فتح الحسابات، بما في ذلك عدم تقديم أسباب واضحة في غالبية الحالات.
3. **تجميد أو تقييد الحسابات القائمة** وما يترتب عليه من تعطيل للرواتب، والمدفوعات، والمشتريات، وتنفيذ المشاريع، واستقبال التمويل.

ويعاني **قطاع غزة** من أزمة مصرفية حادة، حيث أن ما نسبته **59%** من منظماته لديها حسابات غير فعالة، أو **52.7%** تعرضت حساباتها للتجميد. السبب الأبرز هو **تأخر اعتماد مجلس الإدارة من وزارة الداخلية في رام الله** (34.1% من حالات التجميد في غزة). كما أن **31.7%** من حالات التجميد لم يتم تقديم أي سبب لها من البنك، مما يعكس غياب الشفافية.

ويبدو الوضع في **الضفة الغربية** أفضل نسبياً، لكن القيود تتمثل في **سقف الإيداع، دفاتر الشيكات، والتحويلات بالعملات الأجنبية**، إضافة إلى **التصنيف الإسرائيلي** والعقوبات الأمريكية الذين تسببا في إغلاق حسابات منظمات حقوقية وأهلية مثل الحق والضمير وبيسان.

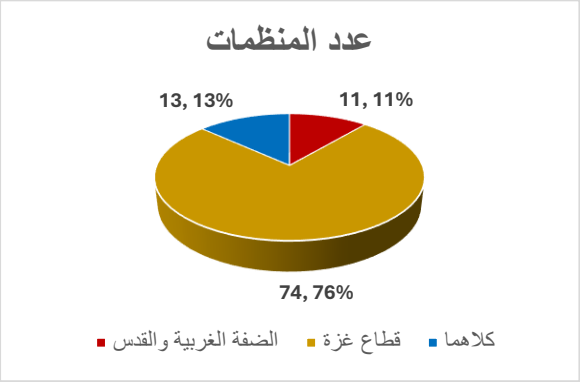
التأثير الأكبر يتمثل في **توقف المشاريع، وعدم القدرة على صرف الرواتب، وفقدان التمويل**، مما يهدد استمرارية العمل الأهلي في فلسطين، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني أصلاً من إبادة جماعية وظروف إنسانية كارثية.

واللافت بشكل خاص أن **42 منظمة من أصل 98 (43%) أفادت بأن مشكلات التسجيل أو التجديد أو اعتماد مجالس الإدارة والوثائق المؤسسية أثرت على قدرتها على فتح الحسابات أو الحفاظ عليها أو استخدامها**. ويشير هذا إلى أن جزءاً مهماً من الأزمة المصرفية يرتبط بالتداخل بين المتطلبات التنظيمية والإدارية وبين قدرة المنظمات على الوصول إلى الخدمات المالية.

كما أن أثر المشكلة لا يقتصر على المنظمات نفسها؛ إذ تشير البيانات المدخلة إلى أن **مئات الآلاف من المستفيدين من المشاريع والخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية قد يتأثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة** نتيجة القيود المصرفية.

ثانياً: خصائص عينة الاستبيان

المنطقة	عدد المنظمات
الضفة الغربية والقدس	11
قطاع غزة	74
كلاهما	13
المجموع	98



يعكس الاستبيان بدرجة كبيرة واقع المنظمات العاملة في **قطاع غزة**، وعددها 87 منظمة وتمثل ما نسبته 89% من إجمالي المنظمات المستجيبة.

ثالثاً: وضع الحسابات المصرفية

من أصل 98 منظمة:

- 94 منظمة (95.9%) لديها حساب مصرفي لدى أحد البنوك الفلسطينية.
- 4 منظمات (4.1%) لا تملك حساباً مصرفياً لدى أي بنك فلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات تظهر أن وجود الحساب لا يعني بالضرورة إمكانية استخدامه.

وتتوزع المنظمات التي لديها حسابات مصرفية حسب فعالية الحساب على النحو الآتي:

- 47 منظمة أفادت بأن حسابها فعال.
- 47 منظمة أفادت بأن الحساب غير فعال.

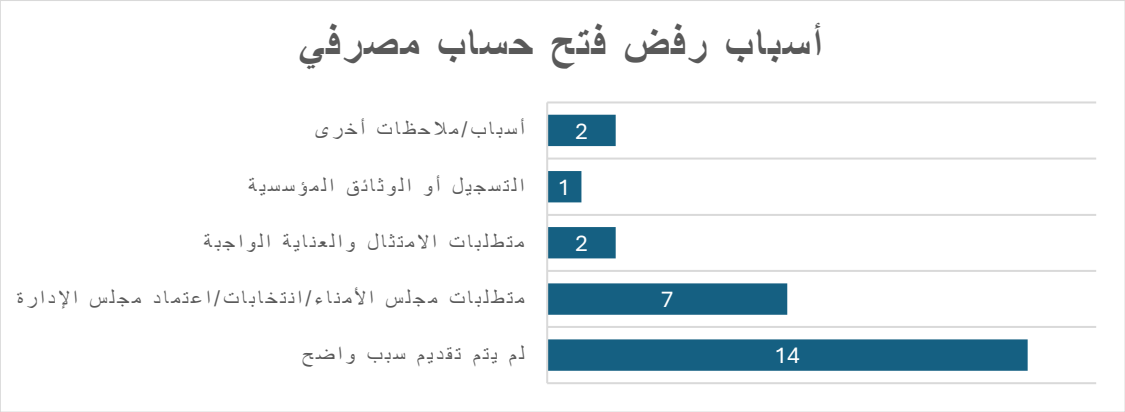
أي أن حوالي نصف المنظمات التي لديها حسابا مصرفيا أفادت بأن حسابها غير فعال، وهذا يوضح أن المشكلة لا تكمن فقط في عدم وجود حسابات مصرفية، بل في الوصول الفعلي إلى الحساب واستخدامه لتنفيذ العمليات المالية في المنظمة.

وتعزز بيانات جغرافية العمل حجم المشكلة في قطاع غزة كالآتي:

- في قطاع غزة، 42 منظمة أفادت بأن حساباتها غير فعالة، مقابل 29 لديها حسابات فعالة.
- في الضفة الغربية والقدس، 3 حسابات غير فعالة مقابل 8 فعالة.
- في المنظمات العاملة في المنطقتين، 2 غير فعالة مقابل 10 فعالة.

وعليه يظهر جلياً أن عبء عدم فعالية الحسابات يتركز بصورة واضحة وأساسية في قطاع غزة.

رابعاً: صعوبات فتح حسابات مصرفية جديدة:



أفادت 26 منظمة بأنها حاولت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية فتح حساب مصرفي باسم المنظمة ولم تتمكن من ذلك، مقابل 25 منظمة أجابت بأنها لم تحاول. وأظهرت الاستجابات أسباب رفض البنك لفتح الحساب في حين أن 14 من أصل 26 منظمة لم تحصل على سبب واضح من البنك.

ويمثل هذا نقطة مهمة جداً من منظور الحوكمة والشفافية؛ لأن المنظمات لا تستطيع معالجة سبب الرفض أو استكمال المتطلبات إذا لم يتم إبلاغها بشكل واضح ومحدد بسبب إحجام البنك عن فتح الحساب.

خامساً: تجميد وتقييد الحسابات

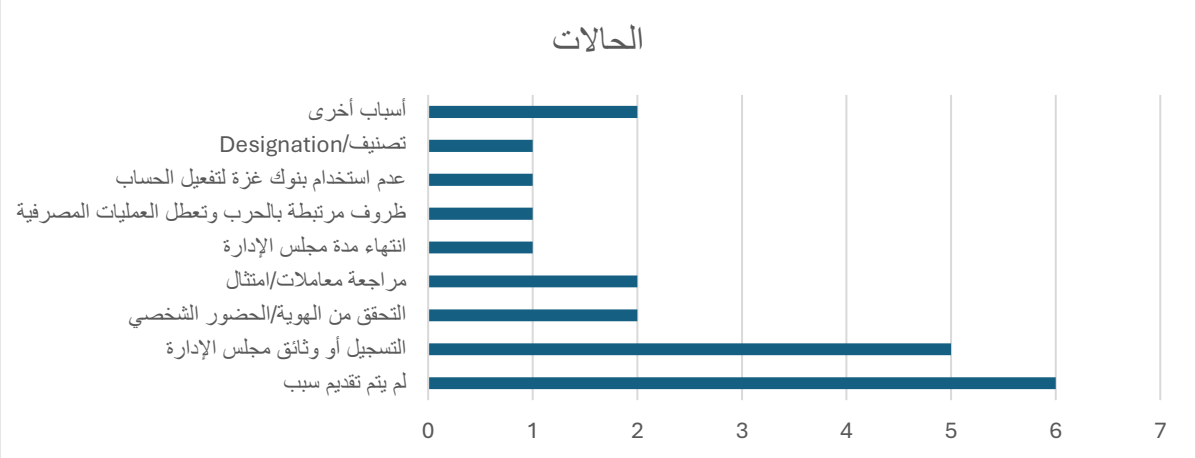
أبلغت 20 منظمة عن تعرض حساباتها للتجميد أو التقييد خلال فترات مختلفة.

ومن بين هذه الحالات:

- 15 حالة خلال الأشهر الـ12 السابقة.
- 4 حالات خلال الأشهر الثلاثة السابقة.
- حالة خلال الأشهر الستة السابقة.

أي أن ظاهرة تجميد أو تقييد الحسابات ليست حالات قديمة فقط، وإنما استمرت خلال الفترة القريبة السابقة لإجراء الاستبيان.

الأسباب التي ذكرتها المنظمات لتجميد/تقييد الحسابات:



مرة أخرى، تظهر البيانات مشكلة غياب التفسير الواضح؛ إذ أفادت 6 منظمات بأن البنك لم يقدم سبباً لتجميد أو تقييد الحساب.

سادساً: صعوبة استعادة الوصول إلى الحسابات

من بين 45 منظمة أجابت عن السؤال المتعلق باستعادة إمكانية الوصول إلى الحساب المصرفي، أفادت 31 منظمة (68.9%) بعدم استعادة الوصول للحساب المصرفي، و12 منظمة (26.7%) بأن الحساب لا يزال قيد المراجعة، فيما أفادت منظمتان (4.4%) باستعادة الوصول إلى الحسابات.

ويعني هذا أن البيانات تشير إلى استمرار المشكلة لفترات طويلة وعدم وجود حل سريع أو واضح في عدد كبير من الحالات.

كما أفادت منظمات بوجود طلبات إضافية لاستعادة أو استمرار الوصول إلى الحساب، منها:

- الحضور الشخصي.
- إجراءات تحقق إضافية عن بُعد.
- تقديم وثائق من وزارة الداخلية.
- استكمال إجراءات متعلقة بالجمعية العمومية.

وهذا يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للمنظمات العاملة في غزة، حيث قد تكون القدرة على الحركة والسفر أو الوصول إلى الفروع أو الجهات المركزية نفسها محدودة للغاية أو غير متاحة.

سابعاً: العلاقة بين الأزمة المصرفية والحوكمة واعتماد مجالس الإدارة

أظهرت نتائج الاستبيان علاقة وثيقة بين تفعيل الحسابات المصرفية واعتماد مجالس الإدارة، حيث أن 42 منظمة (42.9%) أجابت بنعم على السؤال المتعلق بمشكلات التسجيل أو التجديد أو وثائق مجلس الأمناء أو الانتخابات أو اعتماد مجلس الإدارة، مقابل 50 منظمة (51%) أجابت "لا."، و 6 منظمات (6.1%) غير متأكدة.

أي أن نحو منظمة من كل منظمتين تقريباً تواجه أو واجهت مشكلة مؤسسية/تنظيمية أثرت على قدرتها على استخدام حساباتها أو فتح حسابات جديدة.

وتظهر الإجابات المفتوحة نمطاً متكرراً يتمثل في:

إجراء الانتخابات -> إرسال الوثائق -> انتظار اعتماد مجلس الإدارة/المخولين بالتوقيع -> عدم تحديث البيانات لدى البنك -> تجميد أو عدم تفعيل الحساب -> عدم القدرة على دفع الرواتب أو تنفيذ المشاريع.

ويشير هذا إلى وجود حلقة إجرائية بين المنظمة ووزارة الداخلية والبنك تؤدي، عند التأخير، إلى تعطيل العمليات المالية للمنظمة.

ثامناً: أثر القيود المصرفية على تنفيذ المشاريع

الإجابات النوعية على هذا السؤال شديدة الدلالة، وتكشف أن التأثير لا يقتصر على الجانب المالي أو الإداري.

يمكن تصنيف الآثار الرئيسية إلى:

1. تعطيل دفع الرواتب

عدد من المنظمات أشار إلى عدم القدرة على:

- دفع رواتب الموظفين.
- دفع البدلات.
- الحفاظ على استقرار الكادر.
- الوفاء بالالتزامات تجاه العاملين.

2. تعطيل المدفوعات للموردين

أشارت المنظمات إلى:

- تراكم الديون.
- تأخير الدفعات للموردين.
- صعوبة شراء المستلزمات.
- تأخر التوريدات.
- احتمال نشوء التزامات أو غرامات إضافية.

3. توقف أو تأخر المشاريع

- توقف المشاريع بالكامل.
- توقف بعض الأنشطة.
- تأخير تنفيذ الأنشطة.
- تأجيل مشاريع جديدة.
- خسارة منح ومشاريع.
- إنهاء عقود مع مانحين.

4. التأثير على الخدمات الأساسية

بعض المنظمات تقدم خدمات مباشرة وحساسة، مثل الخدمات الصحية، وأفادت بأن القيود المصرفية أدت إلى:

- تقليص الخدمات.
- توقف بعض الخدمات الطبية.
- صعوبة شراء المستلزمات.
- تضرر المستفيدين بصورة مباشرة.

ويعني هذا أن الحساب المصرفي أصبح في بعض الحالات شرطاً عملياً لاستمرار تقديم الخدمة الإنسانية أو الاجتماعية، وليس مجرد أداة محاسبية.

تاسعاً: التأثير على العلاقة مع المانحين

تظهر الإجابات أن القيود المصرفية بدأت تؤثر أيضاً على الثقة والعلاقة التعاقدية بين المنظمات المحلية والمانحين.

فقد أشارت بعض المنظمات إلى:

- تأجيل مشاريع جديدة.
- سحب أو إنهاء مشاريع.
- فقدان منح.
- صعوبة استقبال التمويل.
- نقل أموال المشاريع إلى منظمات وسيطة أو منظمات صديقة.
- التأثير على ثقة المانحين والموردين بالمنظمة.

وهذه نقطة بالغة الأهمية من منظور توطين العمل الإنساني (Localization)، لأن عدم قدرة المنظمة المحلية على استخدام حسابها المصرفي قد يدفع المانحين إلى اللجوء إلى ترتيبات وسيطة بدلاً من التمويل المباشر. وقد يؤدي هذا عملياً إلى زيادة تكاليف الاستجابة وتقليل السيطرة المالية والتشغيلية للمنظمات المحلية.

عاشراً: نوع الحسابات المتأثرة

من البيانات المتاحة، فإن الغالبية الساحقة من الحسابات المتأثرة هي حسابات مصرفية مؤسسية باسم المنظمة. وقد ظهرت حالة واحدة لاستخدام حساب شخصي لأغراض المنظمة.

حادي عشر: حجم التأثير على المستفيدين

تشير بيانات الاستبيان إلى أن القيود المصرفية لا تؤثر على المنظمات الأهلية من الناحية الإدارية والمالية فقط، وإنما تمتد آثارها بصورة مباشرة إلى **المستفيدين من المشاريع والخدمات التي تنفذها هذه المنظمات**. ومن أصل **98 منظمة مشاركة:**

- أفادت **66 منظمة** بوجود مستفيدين من مشاريعها الحالية يُتوقع تأثرهم نتيجة القيود المصرفية.
- بلغ **إجمالي عدد المستفيدين المتوقع تأثرهم، وفق الأرقام التي قدمتها المنظمات، نحو 3,746,319 مستفيداً.** (يُرجى ملاحظة أن إجمالي أعداد المستفيدين يمثل مجموع التقديرات التي قدمتها المنظمات، وقد يتكرر احتساب المستفيد نفسه نتيجة تلقيه خدمات متعددة أو متكررة من المنظمة نفسها أو من منظمات مختلفة - حسب تنوع الخدمات وتخصص المنظمة -، ولا يمثل بالضرورة عدد أفراد فريدين تأثروا فعلياً بالقيود المصرفية).

لا يقتصر الأثر على المستفيدين المباشرين:

تُظهر الإجابات النوعية في الاستبيان أن تعطيل الحسابات المصرفية يمكن أن يؤثر على المستفيدين عبر عدة مسارات، منها:

- تأخير أو توقف تنفيذ المشاريع.
- عدم القدرة على دفع رواتب العاملين، بما يؤثر على استمرارية تقديم الخدمات.
- تأخر الدفع للموردين لشراء الاحتياجات والمستلزمات.
- تأجيل الأنشطة أو تقليص نطاقها.
- صعوبة استقبال التمويل من المانحين.
- فقدان أو تأجيل بعض المنح والمشاريع.
- تقليص أو توقف بعض الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية.
- اللجوء إلى ترتيبات مالية وسيطة قد تؤخر وصول الموارد إلى المستفيدين.
- وبالتالي، فإن **القيود المصرفية تمثل في جوهرها خطراً على استمرارية تقديم الخدمات وليس مجرد مشكلة إدارية أو مالية داخل المنظمات.**

ثاني عشر: الأنماط الرئيسية التي تكشفها البيانات

يمكن تلخيص نتائج الاستبيان في خمسة أنماط رئيسية:

النمط الأول: المشكلة أوسع من مجرد "تجميد حسابات"

الأزمة تشمل سلسلة كاملة:

فتح الحساب -> تفعيل الحساب -> تحديث بيانات المنظمة -> التحويلات -> السحب والصرف -> استمرار فعالية الحساب.

النمط الثاني: قطاع غزة هو الأكثر تضرراً

بما أن 74% تقريباً من المنظمات المشاركة تعمل في غزة وحدها، إضافة إلى المنظمات التي تعمل في المنطقتين، فإن النتائج تظهر بوضوح أن عدم فعالية الحسابات والقيود التشغيلية أكثر حضوراً في غزة.

وهذا يرتبط بالسياق الخاص بغزة، بما في ذلك تدمير أو إغلاق فروع البنوك، القيود على الحركة، صعوبة الوصول إلى المقرات والجهات المركزية، وتعقيدات العمليات المالية أثناء العدوان.

النمط الثالث: نقص الشفافية في أسباب الرفض أو التجميد

من أكثر النتائج أهمية أن عدداً ملحوظاً من المنظمات يقول إن البنك:

- لم يوضح سبب رفض فتح الحساب؛ أو
- لم يوضح سبب تجميد الحساب؛ أو
- أبقى الحساب قيد المراجعة دون حل واضح.

وهذا يطرح سؤالاً حول حق المنظمات في الحصول على تفسير واضح وإجراءات تظلم/مراجعة يمكن الوصول إليها.

النمط الرابع: التأخير الإداري يتحول إلى أزمة مالية

التأخير في اعتماد مجلس الإدارة أو تحديث المخولين بالتوقيع قد يبدو إدارياً في البداية، لكنه يتحول إلى:

تجميد الحساب -> عدم دفع الرواتب -> عدم الدفع للموردين -> تأخير المشاريع -> فقدان التمويل -> التأثير على المستفيدين.

وبالتالي فإن معالجة إجراءات التسجيل والاعتماد ليست مسألة إدارية منفصلة، بل جزء من حماية استمرارية العمل الإنساني والتنموي.

النمط الخامس: القيود المصرفية تهدد التوطين

إذا لم تستطع المنظمة المحلية الوصول إلى حسابها المصرفي، فقد تضطر إلى:

- استخدام منظمة وسيطة.
- تحويل أموال المشاريع إلى منظمة أخرى.
- تأجيل التنفيذ.

- عدم التقدم لمنح جديدة.
- استخدام ترتيبات مالية بديلة.

وهذا قد يؤدي إلى إضعاف التمويل المباشر للمنظمات المحلية وتقويض مبادئ الشراكة والقيادة المحلية.

ثالث عشر: الاستنتاج العام

تكشف نتائج الاستبيان عن وجود قيود مصرفية متزايدة تؤثر بصورة مباشرة على قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الوصول إلى حساباتها المصرفية وفتح حسابات جديدة وتنفيذ معاملاتها المالية. ولا تقتصر هذه القيود على حالات تجميد الحسابات، بل تشمل أيضاً التأخير في تحديث البيانات المؤسسية، واعتماد مجالس الإدارة والمخولين بالتوقيع، ومتطلبات الامتثال والتحقق، وعدم وضوح أسباب الرفض أو التجميد في عدد من الحالات. وتنعكس هذه القيود بصورة مباشرة على دفع الرواتب و ومستحقات الموردين، واستقبال التمويل، وتنفيذ المشاريع، واستمرارية الخدمات المقدمة للمجتمعات المتضررة، ولا سيما في قطاع غزة.

أبرز المشاكل المجمّعة حسب الترتيب (لجميع المناطق)

الترتيب	المشكلة	التكرار	النسبة من إجمالي 98 منظمة
1	تأخر اعتماد مجلس الإدارة من وزارة الداخلية (رام الله)	30	%30.6
2	لم يتم تقديم سبب من البنك لتجميد/تقييد الحساب	15	%15.3
3	توقف كامل للمشاريع والأنشطة	22	%22.4
4	عدم القدرة على صرف رواتب الموظفين	15	%15.3
5	تأخير في تنفيذ المشاريع والمدفوعات	14	%14.3
6	فقدان مشاريع وتمويل من مانحين	10	%10.2
7	قيود على السحب النقدي والتحويلات	8	%8.2
8	مراجعة معاملات / امتثال	4	%4.1
9	عدم وجود حركات بالحساب (خمول)	3	%3.1
10	عقوبات أمريكية / إسرائيلية	3	%3.1
11	قيود على فتح حسابات جديدة	3	%3.1
12	تأثير على المستفيدين والخدمات	6	%6.1
13	مشاكل في دفاتر الشيكات وسقف الإيداع	4	%4.1
14	صعوبات في التواصل مع وزارة الداخلية	5	%5.1
15	تجميد الحسابات بسبب الحرب	6	%6.1
16	رفض البنوك تفعيل الحسابات في غزة	3	%3.1

رابع عشر: تحليل الفجوات والتوصيات

الفجوات الرئيسية:

1. **غياب الشفافية من البنوك:** 31.7% من حالات التجميد لم يتم تقديم سبب لها.
2. **بطء الإجراءات الحكومية:** تأخر اعتماد مجالس الإدارة يشلّ العمل الأهلي.
3. **تأثير الحرب:** تدمير المقار، تشتت الأعضاء، وانعدام الاتصال.
4. **ازدواجية المعايير:** منظمات في الضفة تعمل بشكل أفضل نسبياً من غزة.
5. **العقوبات السياسية:** تؤثر على منظمات حقوق الإنسان.
6. **رفض البنوك تفعيل الحسابات في غزة:** 3 حالات رفض صريح.

التوصيات:

1. **تدخل شبكة المنظمات الأهلية والمنظمات الحقوقية** للتوسط مع وزارة الداخلية لتسريع اعتماد مجالس الإدارة.
2. **التواصل مع سلطة النقد والبنوك** لتسهيل فتح حسابات للمنظمات وتسريع إجراءات فك القيود للمنظمات الأهلية وبالذات تلك التي لديها اعتماد ساري المفعول من وزارة الداخلية.
3. **مطالبة البنوك بتقديم أسباب واضحة** لأي تجميد أو تقييد للحسابات.
4. **إنشاء آلية طارئة** لتفعيل الحسابات في حالات الطوارئ (الحرب، الكوارث).
5. **التنسيق مع المانحين الدوليين** لضمان استمرارية التمويل رغم القيود المصرفية.
6. **رفع دعاوى قانونية** ضد الإجراءات التعسفية من البنوك ووزارة الداخلية.
7. **دعوة المنظمات إلى العمل على تنويع البنوك** وفتح حسابات في أكثر من بنك لضمان بدائل.
8. **تعزيز الشفافية والامتثال** لتقليل مخاطر التجميد بسبب الاشتباه في غسل الأموال.
9. **مخاطبة الجهات الدولية** لرفع القيود المفروضة على التحويلات المالية إلى غزة.

خامس عشر: توصيات للمناصرة

1. ضمان استمرار الخدمات المصرفية الأساسية للمنظمات الأهلية وعدم تعطيل حساباتها بصورة تلقائية بسبب تأخر إجراءات إدارية يمكن معالجتها.
2. إنشاء آلية واضحة وسريعة للاستئناف والمراجعة عندما يتم رفض فتح حساب أو تجميده أو تقييده.
3. إلزام البنوك بتقديم أسباب واضحة ومكتوبة لرفض فتح الحساب أو تجميده، مع تحديد الوثائق أو الإجراءات المطلوبة لمعالجة المشكلة.
4. وضع ترتيبات انتقالية للحسابات عند انتهاء مدة ولاية مجلس الإدارة، بحيث لا يؤدي انتهاء الدورة القانونية للمجلس تلقائياً إلى شل الحساب المصرفي، خصوصاً عندما تكون المنظمة قد بدأت بالفعل إجراءات الانتخابات والتجديد.
5. تطوير ترتيبات مصرفية ملائمة للسياق الإنساني في غزة، بما في ذلك حلول للتحقق وتحديث البيانات عن بُعد عندما يتعذر الحضور الشخصي.
6. حماية التمويل الإنساني والتنموي المباشر للمنظمات المحلية من آثار القيود المصرفية، بما يضمن ألا تؤدي المشكلات المصرفية إلى فقدان المنح أو إجبار المنظمات أو المانحين على تمرير الأموال عبر منظمات وسيطة.

توصيات محددة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية لمتابعتها مع الجهات المعنية

- مطالبة البنوك بتوضيح أسباب رفض فتح الحسابات أو تجميدها أو تقييد استخدامها كتابةً، بما يتيح للمنظمات معرفة المتطلبات اللازمة لمعالجة المشكلة
- تحديد إجراءات ومتطلبات واضحة لإعادة تفعيل الحسابات المصرفية
- تيسير إجراءات التحقق من الهوية وتحديث البيانات عن بُعد، حيثما تسمح المتطلبات المصرفية، خصوصاً للمنظمات العاملة في قطاع غزة التي يتعذر على ممثليها الحضور الشخصي
- إيجاد ترتيبات لمعالجة الحالات المرتبطة بتأخر اعتماد مجالس الإدارة أو تحديث بيانات المخولين بالتوقيع، مع مراعاة المتطلبات القانونية والتنظيمية
- تعزيز التنسيق بين الشبكة وسلطة النقد والبنوك والجهات الرسمية لمتابعة الحالات العالقة والعمل على إيجاد حلول عملية لها